مسيكة بوفامة/بعداش[*]، رابح حمدي باشا[**]

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة

عرفت العشريتان الأخيرتان تطورا ملحوظا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لوحظ دورها الفعال في تحسين الناتج الداخلي الخام (Le PIB) وامتصاص البطالة وسلبياتها الاجتماعية. ويرجع كل هذا لقدرتها على خلق التوليفة، نمو اقتصادي وخلق فرص العمل، في حين اتجاه المؤسسات الكبرى إلى استعمال التكنولوجيا الدقيقة والتي تتجه إلى الاستعمال المكثف للرأسمال على حساب العمل مما يؤدي إلى خلق البطالة.

إن هذه الحقيقة تجعل من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أولويات السياسات الاقتصادية ووضع إستراتيجيات لتنمية هذا القطاع، خصوصا وأن الاقتصاد العالمي يشهد تحولات كبيرة ناتجة عن ما يتمخض عن ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية، وهذا يخلق ضغوطات وتحديات على الاقتصاد الوطني لاسيما بعد توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واستعدادها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا السياق تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا لتجديد الاستثمار وبعث النمو وحل مشكل البطالة، وعلى هذا الأساس وضمن مسار الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر، بدأ الاهتمام بهذا القطاع الواعد، بترقيته وتجنيد المبادرات والاستثمارات العمومية والخاصة لاعتماد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كقاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولإبراز أهمية هذا القطاع على المستوى النظري القائم على التجارب المعاشة ضمن مختلف الدول، كذا إعادة الاعتبار له على المستوى الوطني سنقوم بتحليل مساره وأهم المحطات التي مر بها وتعزيز وتسهيل الاستثمار فيه من طرف السلطات العمومية، وسنقوم بمعالجة ذلك ضمن المحاور التالية :

أولا : تعاريف ومفاهيم خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
ثالثا : أهم محطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
ثانيا : المسار التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
رابعا : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
خامسا : الصعوبات التي تعرقل مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خلاصة

أولا : تعاريف ومفاهيم خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدم كثيرا من المؤسسات الكبرى، إلا أن تعريفها وبشكل موحد يلاقي إشكالات كثيرة، ومن هنا فإن مفهومها العام غالبا ما يحل محل الإتجارية، ولذلك نجد العديد من التعاريف تندرج ضمن هذا المنظور، ولأسباب براغمتية فإننا سنركز الاهتمام على ثلاثة تعاريف.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1- تعريف البنك الدولي

إن اهتمامنا بتعريف البنك الدولي يرجع لاعتباره من أهم العناصر الفعالة على المستوى العالمي

والتي وضعت أسس العولمة وما ترتب عن ذلك من آثار على خلق نظام اقتصادي عالمي جديد

وتأثيره على مختلف الدول، وعلى الخصوص الاتجاه نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قوى هذه السوق مما أدى إلى إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة وإعطائها دورا هاما تلعبه في التنمية الشاملة، وهذا ما جعلها كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي. ويميز تعريف البنك الدولي بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة :

- ويعرف المؤسسة المصغرة، بكونها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها الـ 10عمال وإجمالي أصولها 10^5 دولار.

- كما يعرف المؤسسة الصغيرة، بكونها تلك المؤسسة التي تضم أقل من 50 عامل وأكثر من 10عمال، وأصولها أكبر من 10^5 دولار وأقل من 30.10^5 دولار.

- أما المؤسسة المتوسطة فيعرفها بتلك المؤسسة التي يتجاوز فيها عدد العمال 50 عامل وأقل من 300 عامل، بينما أصولها لاتتجاوز 150.10^5 دولار.

2.1- تعريف الإتحاد الأوروبي

إن توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتعاونها معه في كثير من المجالات خصوصا ما تعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعل الجزائر تعتمد تعريف الإتحاد لهذه المؤسسات والذي حدد سنة 1996[1] وكان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء في الإتحاد. وبمصادقة الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، أصبح هذا التعريف هو الأساس بالنسبة للجزائر والذي يركز على عدد المستخدمين في المؤسسة، رقم أعمالها وحصيلتها السنوية. ومن هنا يعرف الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

- *المؤسسة المصغرة* : وهي المؤسسة التي تشغل أقل من 10 عمال
- *المؤسسة الصغيرة* : وهي تلك المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية[2]، وتشغل أقل من 50 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 7 ملايين أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

- *المؤسسة المتوسطة* : وهي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل،

ورقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون أورو.

3.1- التعريف المعتمد في الجزائر

حسب القانون[3] التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر في ديسمبر 2001، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بكونها مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات والتي تتميز بما يلي:

- تشغيل من (1 إلى 250) شخص.
- رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار.
- ميزانية سنوية لا تتعدى 500 مليون دينار.
- والتي تحترم قواعد الاستقلالية.

كما يبين القانون ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبينة حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 1 : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سنة 2001)

البيان / حجم المؤسسة	رقم الأعمال (بالدينار)	عدد العمال	الميزانية السنوية (بالدينار)
متوسطة	200 مليون-2 مليار	50-250	100-500 مليون
صغيرة	أقل من 200 مليون	49-10	أقل من 100 مليون
مصغرة	أقل من 20 مليون	9-1	أقل من 10 مليون

***Source** : Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat : Actes des assises nationales de PME, JANVIER 2004, P 32.*

2- مفهوم مشتلة المؤسسات

لقد ارتبط هذا المفهوم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي نظرا لنجاحه كإطار وأسلوب لمرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لديها قدرة المواجهة والاستمرارية ضمن المحيط الخاص بها في الكثير من الدول خصوصا تلك المسماة بالدول الناشئة. والمشتلة[4] هي هيئة استقبال مؤقتة للمؤسسات،هدفها تقديم مساعدات مختلفة مناسبة واحتياجات المؤسسات الجديدة أو في طور الإنجاز، إن هذه المساعدات تكون على شكل مقرات، خدمات، استشارات مختلفة وهذا للرفع من احتمالات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ويمكن حصر أهم وظائف المشتلة في النقاط التالية :

1.2- تسيير العقار

تضع المشتلة في خدمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مقرات مناسبة لمدة محدودة لا تتجاوز السنتين كمساعدة لها للانطلاق خلال بداية فترة حياتها، وهذا بأسعار منخفضة جدا مقارنة بالأسعار السائدة في سوق العقار.

وتبدو أهمية هذا إذا ما نظرنا لأهم مشاكل الاستثمار في الجزائر، حيث نجد موضوع العقار وصعوبة الحصول عليه.

2.2- الخدمات

وهنا يبرز دور المشتلة خصوصا في تقديم مختلف المعلومات لأصحاب المشاريع والمؤسسات التي يحتاجونها لإعداد مشاريعهم وتسيير مؤسساتهم، هذا بالإضافة لتمكينهم من ربط علاقات مع العديد من الأطراف كالبنوك، المؤسسات، المخابر والجامعات.

وتمكن المشتلة بهذا الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على هذه المعلومات في الوقت المناسب، بأسعار منخفضة نظرا لتقاسم الأعباء من طرف عدد أكبر من المؤسسات المعنية.

3.2- الاستشارات

ويقوم بهذه المهمة فريق يقدم استشارات عملية خلال فترة إقامة المؤسسة في أحضان المشتلة سواء في مجال التسيير وإدارة الأعمال كذلك الجانب التكويني والتقني.

لقد لعب هذا الأسلوب دورا كبيرا في دعم وإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول، وتجربة الدول الناشئة تعتبر من أهم التجارب في هذا المجال حيث كان لها دور معتبر في تنمية اقتصاديات هذه الدول بالإضافة لأساليب أخرى من السياسات المدعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وتجدر الإشارة أن احتمالات نجاح المؤسسات التي استفادت من دعم المشتلة، كبيرة جدا، فإذا كان معدل[5] فشل المؤسسات خارج المشاتل يصل إلى 50-60% فإنه ينخفض إلى 15% في حالة المؤسسات داخل المشاتل.

ثانيا : المسار التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1970[6] ومن ذلك وإلى يومنا هذا أثبت هذا القطاع فعاليته ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك في خلق العمالة أو القيمة المضافة وحتى التصدير.

إن اتجاه تزايد مساحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل المؤسسات الكبرى يبين العودة للتوازن بينهما، فبينما كان لصالح المؤسسات الكبرى منذ توسع الثورة الصناعية في كل الدول الصناعية، نجد تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة.

1- صحوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي

إن هذه الصحوة التي ميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للخصائص التي تتميز بها مقارنة بالمؤسسات الضخمة والتي يمكن اختصارها في ما يلي :

أ. المرونة في تنظيم العمل والتكيف.
ب. إمكانية التنوع في الاختصاص.
ج. الصمود في تثبيت العمالة خلال الأزمات.

ويمكن ملاحظة تزايد نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية مقارنة بالمؤسسات الكبرى من خلال الجدول الموالي والذي يبين ذلك في كل من فرنسا وكندا.

) الجدول رقم 2 : نمو العمالة وعدد المؤسسات في كل من كندا و فرنسا خلال الفترتين (1984-1972) (1972-1962

الحجم / البلد و الفترة	العمالة (بالألف)				عدد المؤسسات			
	10-49	50-199	200-499	500+	10-49	50-199	200-499	500+
كندا								
1962	91.1	118.8	87.5	138.7	9423	1273	276	128
1972	92.1	148.9	197.3	141.7	7951	1572	353	149
1984	106.5	134.3	98.7	121.8	8758	1440	336	115
فرنسا	10-49	50-199	200-499	500+	10-49	50-199	200-499	/
1962	116.8	1451.3	1023.9	2152.5	53590	15365	4984	
1972	844.7	1873.5	1474.8	2777.5	31923	19254	7024	
1984	890.6	1084.9	846.8	1412.9	40434	11176	3945	

المصدر : P. A. Julien, 1994, op-cit, p -

خلال الجدول نلاحظ تناقص العمالة وعدد المؤسسات الصغيرة (10-49 عامل) خلال الفترة (19962-1972) في كل من كندا وفرنسا، بينما تزايد هذا العدد خلال الفترة (19972-1984).

وأما بالنسبة للمؤسسات الكبرى (+500 عامل) فقد حدث العكس حيث نجد تزايد العمالة وعدد المؤسسات خلال الفترة الأولى في كلا البلدين، وتناقص ذلك خلال الفترة الثانية، ولقد استمر هذا النهوض في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى يومنا هذا. ففي كندا وحسب إحصائيات سنة 2005، يشارك القطاع بـ 50% في الناتج الداخلي الخام، و يشغل 6 من 10 من الكنديين أي ما يعادل 6 مليون عامل، حيث تخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا 80% من العمالة الجديدة سنويا خلال العشريتين الأخيرتين، وهذا ما يجعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو في كندا.

وهكذا أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا معتبرا في مختلف الاقتصاديات خصوصا المتقدمة منها، حيث نجدها تمثل 99%[7] من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتوفر هذه المؤسسات من 40 إلى 80% من مناصب الشغل المأجورة في هذه الدول وتساهم بنسبة 30-70% من الناتج الداخلي الخام.[ ]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية[8] فنجد 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل 52% من السكان العاملين وتساهم في تحقيق 50% من الناتج الداخلي الخام. [ ]

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق 57% من الناتج الداخلي الخام في اليابان و64.3% في أسبانيا و56% في فرنسا و44% في النمسا و 33% في أستراليا.

إن هذه المكانة التي أصبحت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع بالخصوص للسمات الأساسية التي تتمتع بها مقارنة والمؤسسات الكبرى. ومن أهم هذه السمات المرونة[9] [ ]في مواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر من المؤسسة الكبيرة لأن هذه الأخيرة لا تستطيع التخلص من ثقل النفقات الثابتة المرتفعة نتيجة طاقاتها الإنتاجية الضخمة والتي لا تتلاءم مع التغيرات الطارئة على أحجام الطلب.

2- تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الدولية

إن النتائج المعتبرة التي أصبحت تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جميع المستويات، أدت لتزايد الاهتمام بها على جميع المستويات، ويرجع أساسا هذا الاهتمام لتمكنها من الاندماج والنمو ضمن عالم الأعمال بسهولة وتصديها للتأثيرات السلبية الناتجة عن ظاهرة العولمة خصوصا منها المنافسة ونتائجها.

ومن هنا نجد المؤسسات والهيئات الدولية مثل البنك الدولي، L'ONUDI، الإتحاد الأوروبي وغيرهم يؤكدون على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء وتطوير اقتصاد السوق، وترجم هذا الاهتمام بتمويل برامج لصالح هذه المؤسسات مثل برنامج تدعيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «UGP» وبرنامج الميدا «programme MEDA» كما عملت هذه الهيئات على بذل مجهودات[10] بخصوص تحديد تعريف هذه المؤسسات قصد تمكين وصول المساعدات والدعم للمؤسسات المعنية، خصوصا ما تعلق بالمعلومات وإمكانية الشراكة المقترحة لتحفيز تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى هذا الأساس نجد أيضا الدول المتقدمة تعتمد التنمية الاقتصادية على أساس هذه المؤسسات، وهذا جعلها تضع البرامج المختلفة لمساعدتها وترقيتها، كمساعدتها على الإبداع، الحصول على الاستثمارات الخارجية، مساعدات لتوظيف الإطارات، مساعدات في التمويل والاستثمار خصوصا في بعض الاختصاصات.

إن هذا جعل من الدول النامية تتبع نفس الاتجاه نظرا للتجارب الناجحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة.

ثالثا : أهم محطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من سنة 1962 وحتى الثمانينات كان القطاع العام هو المسيطر على الاقتصاد والصناعة في الجزائر وتميز بمؤسسات كبيرة وضخمة. بينما كان القطاع الخاص مهمشا، ونصيبه ضعيف ضمن هذا المجال وهذا نتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك.

لكن المؤسسات الخاصة وعلى الخصوص الصغيرة والمتوسطة بدأت تتوسع ابتداء من الإصلاحات الاقتصادية المتوجهة نحو اقتصاد السوق والتركيز على النشاطات التي لا تتطلب استثمارات كبيرة.

إن هذا النمو للقطاع الخاص كان متزامنا وتراجع القطاع العام، نظرا للمشاكل التي أصبح يعاني منها، خصوصا مع سياسات الانفتاح وما نتج عن ذلك من منافسة شديدة والناتجة عن دخول مختلف السلع، خصوصا عن طريق القطاع غير الرسمي. ومن هنا أجبر القطاع العام على تغيير المنهج الذي كان يسير عليه والاندماج في قطاع الأعمال القائم على قوانين السوق.

إن هذه التغيرات أدت إلى نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا مع تبني الدولة وضمن إطار الإصلاحات عدة إجراءات وبرامج لدعم وترقية هذا القطاع وتحفيز الاستثمار فيه وجعله من الركائز المعتمدة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وسنتناول في هذه النقطة أهم المحطات التي مرّ بها هذا القطاع منذ الاستقلال إلى

.يومنا هذا، من الجانب القانوني والتنظيمي ثم من جانب آليات الدعم الخاصة به

1- الجانب القانوني والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1- فترة ما بعد الاستقلال إلى 1988

في الحقيقة لقد كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال وحتى سنة 1988 أي بعد أزمة 1986، يتطور ببطء شديد، وعرف خلال هذه الفترة تنظيما يتجه إلى تحديد توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11]، ويمكن ملاحظة ذلك في القانون الخاص بالاستثمار والصادر سنة 1966 والذي كان يلزم اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات وبشروط معقدة جدا، خصوصا وأن النظرة السائدة آنذاك بخصوص هذا القطاع غير محفزة واعتباره قطاعا انتهازيا وطفيليا، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لا يمكن أن يقودها إلا القطاع العمومي.

ورغم إقامة عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، خصوصا على مستوى الجماعات المحلية فإن القطاع الخاص بقي مقيدا رغم الأوضاع المناسبة في التجارة والخدمات.

واستمر نفس الوضع تقريبا بعد ظهور القانون رقم (11-82) والصادر في 21/08/1982 والخاص بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، حيث تميز بشروط غير محفزة لهذا الاستثمار وهي :

أ. إجراءات الاعتماد إلزامية.
ب. لا يتعدى تمويل البنوك 30% من الاستثمار المعتمد.
ج. لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دينار للمؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10ملايين دينار للمؤسسة الفردية أو شركة التضامن.
د. كما يمنع امتلاك عدة مشاريع.

إن هذا التقييد للاستثمار في القطاع الخاص أدى لسلوك تبذري و توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية، كما أدى لتوجيه الاستثمار في الصناعات التقليدية خصوصا.

والذي يمكن قوله بالنسبة لهذه الفترة، أن القوانين التي كانت تسير الاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز أساسا على تحديد سقف للاستثمار وتوجيهه نحو فروع معينة كالتجارة والخدمات، أما بالنسبة للصناعات الخفيفة فركز على إحلالها بالواردات من السلع الاستهلاكية النهائية كالصناعات الغذائية، النسيج والكيمياء البسيطة و تحويل البلاستيك ومواد البناء، وكل هذا خلق ما سمي بالتبعية ضمن هذا المجال والتي مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من آثارها حتى يومنا هذا.

2.1- الفترة 1988-2000

بعد الأزمة الاقتصادية (1986) وضمن الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت إبتداءا من سنة 1988، ركز على أهداف قائمة على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، وتجسدت كل هذه الأهداف ضمن مجموعة متعاقبة للقوانين الهادفة لتحفيز الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الخصوص. وسنقوم بتلخيص هذه القوانين فيما يلي:

أ. قانون النقد والقرض(10-90) أفريل 1990.
ب. قانون تحرير التجارة الخارجية (37-91) 19 فيفري 1991.
ج. القانون المتعلق بترقية الاستثمار (12-93) 05 أكتوبر 1993.

لقد استهدفت هذه القوانين كما ذكرنا سابقا إلى معاملة الاستثمارات العامة والخاصة بنفس المعاملة، مع إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية.

لكن رغم ما جاءت به هذه القوانين فقد كانت حصيلة الاستثمارات لا تتعدى في مجملها مجرد نوايا استثمار، ويرجع كل هذا إلى جمود المحيط العام نظرا للبيروقراطية والمشاكل المالية والعقارية وغير ذلك.

3.1- الفترة 2001 وما بعدها

لإعطاء دفع جديد للاستثمار، فقد أدخلت تعديلات على القوانين السابقة وهذا بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم01-03) والصادر في 20 أوت 2001 والذي شمل على المستجدات التالية:

أ. إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مع إدخال ألا مركزية في نشاطاتها وهذا بإنشاء مكاتب محلية.
ب. إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

وتأكيدا للأهمية التي أصبحت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة مستويات سواء السياسية أو لذوي الاختصاص نجد :

- الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وإمكانيات النمو وتواجد ثروات معتبرة لم يتم استغلالها بعد.

- تأكيد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير، وفي تدخلاتهم الوطنية والدولية على ضرورة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في التنمية نظرا لما أظهرته في مختلف الدول من قدرات ومقاومة للضغوطات الخارجية.

وقد نشأ عن هذا إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رقم18-01) والصادر 12 ديسمبر 2001 وعمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، ومنها ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ضمن مناخ استثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع برامج وهيئات حكومية أخرى خصيصا لهذا القطاع.

2. آليات وبرامج الدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنعرض أهم آليات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة أو تلك التي وضعت لدعمه بصفة خاصة، وعلى الخصوص المنبثقة عن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1.2- إنشاء مراكز مرافقة ومتابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.

2.2- إنشاء ما سمي بمشاتل المؤسسات، والمشتلة هي هيئة تقوم باستقبال المؤسسات الجديدة أو في طور الإنجاز بصورة مؤقتة لتقديم نصائح ومساعدات في التنظيم..... مقرات وغير ذلك، بهدف الرفع من فرص نجاحها.

3.2- إنشاء هيئات مالية متخصصة حسب حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا المجال :

أ. قامت الشركة العربية للبنك (ABCA) بإنشاء مؤسسة مختصة في القرض الإيجاري (Arab Leasing corporation: ALC) لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا سنة 2001، وبدأت نشاطها سنة 2002[12].

ب. كما قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوضع آلية لتمويل هذه المؤسسات حيث تقدم نوعين من القروض :

- القرض المتوسط المدى، لتغطية حاجيات الاستثمار الإنتاجي (استثمار جديد، تجديد، توسيع وتكوين رأس المال العامل).
- القرض قصير المدى أي قرض الاستغلال.

ج. إنشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنشأ هذا الصندوق بالمرسوم رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002 لمواجهة صعوبات التمويل التي تلاقيها هذه المؤسسات، نظرا لعدم قدرتها على توفير الضمانات التي تطلبها مؤسسات التمويل.

4.2- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5.2- وضع برنامج التعاون الأورو- متوسطي (MEDA)، وضمن هذا المجال تم تنصيب وحدة لتسيير البرنامج (UGP) وهذا البرنامج يقوم بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر وهو منبثق عن برنامج (MEDA) بين الحكومة الجزائرية والإتحاد الأوروبي، ويهدف لتأهيل وتحسين المنافسة في هذا القطاع حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا البرنامج مول بمبلغ 57 مليون أورو من طرف اللجنة الأوروبية و5 ملايين من طرف الحكومة الجزائرية، ويغطي البرنامج فترة 5 سنوات.

6.2- برنامج البنك الإسلامي للتنمية: حيث وضع هذا البنك خط تمويل بمبلغ 1.5 مليون دولار[13]، لتقديم المساعدات الفنية واستحداث نظم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المشاتل.

رابعا : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد تميزت التغيرات في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بصعوبات في حصرها وإحصائها ومتابعتها نظرا لغياب إحصائيات موثوقة[14] فالدراسات التي أنجزت حتى الآن غير كافية وغير موثوقة ولم يتم استحداثها، لكن حسب العدد المصرح به لدى الصندوق الوطني للتأمين يمكن إعطاء الإحصائيات التالية عن عدد المؤسسات الخاصة وتوزيعها حسب عدد العمال :

الجدول **3** : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال خلال الفترة)**1999-2002**(

البيان عدد العمال	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%	البيان عدد العمال	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%
1999					2002				
9-1	148725	93.24	221975	34.99	9-1	177733	94.25	340646	46.65
49-10	9100	5.7	176731	27.85	49-10	9429	05.0	179535	24.56
250-50	1682	1.04	235669	37.14	250-50	1402	0.75	210851	28.79
المجموع	155507	100	634375	100	المجموع	188564	100	731032	100

المصدر: أعد الجدول من مصدرين سبق ذكرهما: 1
المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : 2002)بالنسبة لسنة1999(2-

- ***Ministère de la PME, janvier 2004)بالنسبة لسنة 200(***

ومن خلال الجدول نلاحظ تزايد العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (155507) سنة 1999 إلى (188564) سنة 2002 أي بنسبة 21.46%، وتركز هذا النمو خصوصا ضمن المؤسسات المصغرة. أما نسبة النمو في العمالة خلال الفترة فتقدر بـ 15.24% وتركز هذا النمو أيضا ضمن المؤسسات المصغرة لكن رغم هذا نجد المؤسسات المتوسطة تستقطب عددا لا بأس به مقارنة والمؤسسات المصغرة نظرا لحجم المؤسسة نفسها.

أما إذا تابعنا النمو حسب حجم المؤسسة، نجد أن المؤسسات المصغرة قد تزايد عددها خلال الفترة وكذلك عدد الأجراء فيها. أما المؤسسات المتوسطة فقد حصل العكس حيث عرفت تناقصا من حيث عدد المؤسسات ومن حيث عدد الأجراء فيها.

ولإبراز التغيرات التي حدثت في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أوضح نمثل الجدول السابق في الشكلين التاليين :

الشكل رقم 1 : نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد المؤسسات في الفترة (1999-2002)

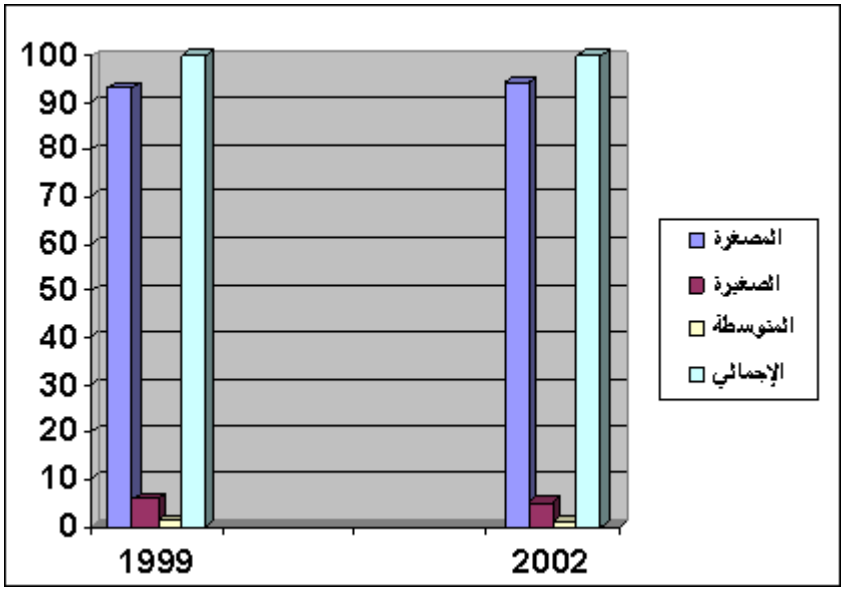

ومن خلال الشكل يبرز بوضوح مدى السيطرة الساحقة للمؤسسات المصغرة من حيث العدد ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء أكان ذلك سنة1999 أو سنة 2002.

لكن تنخفض وبشكل كبير حدة هذه السيطرة من حيث عدد الأجراء رغم زيادتها خلال الفترة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 2 : نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد الأجراء في الفترة (1999-2002)

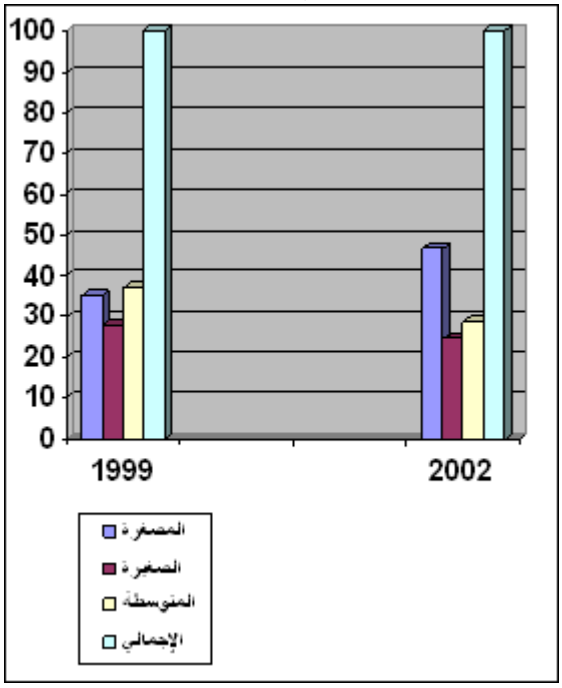

أما في سنة 2005، وحسب وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (مصطفى بن بادة)، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إنشاؤها حتى الآن تجاوز 300 ألف مؤسسة، حيث كان هذا العدد سنة 2002 لا يتعدى 188564 مؤسسة، وهذا راجع للتطور الذي يعرفه القطاع والذي ينمو بنسبة 8% إلى 10% سنويا نتيجة تطور الاستثمار.

كما نلاحظ تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات معينة وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 4 : نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط (2001-2002)

البيان / السنة	2001	2002	2003
البناء والأشغال العمومية	%28	%28.93	%31.64
التجارة و التوزيع	%16	%16.29	%16.68
النقل و الاتصال	%8.9	%9.04	%9.03
خدمات مقدمة للعائلات	%8.1	%7.14	%7.66
الصناعات الغذائية	%6.8	%6.55	%6.36
الفنادق و المطاعم	/	%6.5	%6.28
أخرى	% 22	%25.55	%22.35
المجموع	%100	%100	% 100

المصدر : أعد الجدول منمصادر سبق ذكرها :

1- Ministère de la PME, 2002, p 4
2- Ministère de la PME, janvier 2004, 2003.
3- *Ministère de la PME, info@pmeart-dz.org*

من الجدول نجد أن النشاط الأكثر استثمارا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو البناء والأشغال العمومية تليه التجارة فالاثنان يستحوذان على نسبة تدور في حدود 45% لكل من سنتي 2001 و 2002.

ولتلمس نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص سنركز التحليل على فرع الصناعات الغذائية الذي سيطر عليه هذا الأخير على حساب القطاع العام.

1- نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في فرع الصناعات الغذائية

إذا ما أردنا متابعة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا نجد القطاع العام يلاقي صعوبات للتأقلم مع التغيرات الاقتصادية مما أدى لانخفاض إنتاجيته وقلة استثماراته مقارنة والقطاع الخاص، ويمكن تلمس هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5 : توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاع الخاص والقطاع العام بين سنتي (2002 – 2003) ومعدل النمو لكلاهما

طبيعة القطاع	2002	%	2003	%	معدل النمو خلال الفترة
القطاع الخاص	189552	72.39	207949	72.06	9.71
القطاع العام	788	0.3	788	0.27	-
الحرفيون	71523	27.31	79850	27.67	11.64
المجموع	261863	100	288587	100	10.21

المصدر : مصدر سبق ذكره: ,2003.
Ministère de la PME, info@pmeart-dz.org

أما القطاع الخاص فقد ساعدته هذه الوضعية، بحيث زادت استثماراته مستغلا الانخفاض في استثمار القطاع العمومي، خصوصا في الفروع التي كان يسيطر عليها هذا الأخير (كتحويل الحبوب، إنتاج الحليب، المشروبات وغير ذلك) بالإضافة لزيادة استثماراته في السلع الموجهة للتصدير.

وخلال ما يلي سنقوم بمتابعة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توزيعها بين كل من القطاعين العام والخاص ضمن فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة (1995-2001) نظرا للمكانة المعتبرة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في هذا الفرع مقارنة والقطاع العام، وبالتركيز على المؤشرات التالية :

أ. الإنتاج الخام. - **ب.** القيمة المضافة. - **ج.** التجارة الخارجية.

حيث نما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا معتبرا في هذا الفرع خلال السنوات الأخيرة خصوصا من طرف الاستثمار الخاص، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم **5** : توزع الإنتاج الخام والقيمة المضافة بين القطاعين العام والقطاع الخاص في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة)**1995-2001**(بـ10^6 مليون دينار

البيان / القطاع	الإنتاج الخام				القيمة المضافة			
	1995	%	2001	%	1995	%	2001	%
القطاع العام	132880.7	63.92	176612.2	34.21	26757.2	59.15	32997.6	29.42
القطاع الخاص	75006.3	36.08	339591.2	65.79	18475.3	40.85	79172.8	70.58
المجموع	207887	100	516203.4	100	45232.5	100	112170.4	100

الجدول رقم 5 : توزع

البيان القطاع	نسبة النمو(بالأسعار الجارية)	
	الإنتاج لخام	القيمة المضافة
القطاع العام	%-29.71	%-29.73
القطاع الخاص	%+29.71	%+29.73
المجموع	%148.3	%147.98

المصدر : بتصرف من مصدر سبق ذكره:

Ministre de PME, janvier 2004, p. 85

من خلال الجدول(5) نلاحظ أن فرع الصناعات الغذائية قد حقق نموا معتبرا خلال الفترة (1995-2001) وصل إلى بالنسبة للإنتاج الخام و147.98% بالنسبة للقيمة المضافة، لكن نلاحظ أيضا نمو نصيب القطاع الخاص ضمن الفرع على حساب القطاع العام، فبعدما كان نصيبه من الإنتاج الخام سنة 1995 يقدر36.08% من الإنتاج الكلي ارتفع إلى 65.79% سنة 2001، كما أن نصيبه من القيمة المضافة ارتفع من 40.85% من القيمة المضافة الكلية سنة 1995 إلى 70.58% سنة 2001.

ولإبراز هذا النمو في القطاع الخاص بشكل أوضح يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكلين التاليين :

الشكل رقم 3 : توزيع الإنتاج الخام في الصناعات الغذائية بين القطاع الخاص والقطاع العام خلال الفترة (1995 – 2001) بالنسبة المئوية

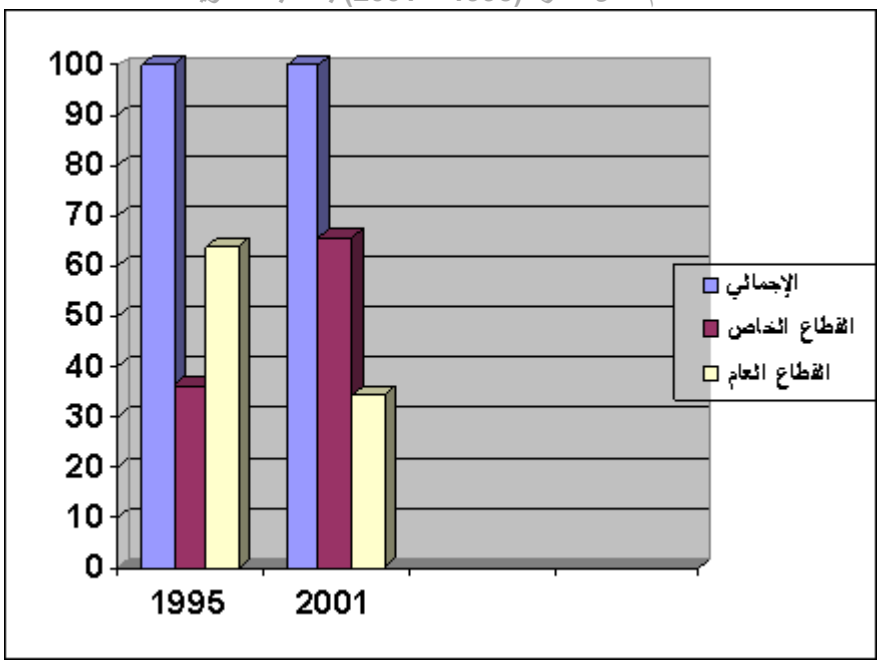

ومن خلال الشكل نلاحظ أنه خلال الفترة القطاع الخاص تضاعفت نسبته تقريبا بينما القطاع العام انخفضت نسبته إلى النصف. ونفس الشيء يمكن ملاحظته بخصوص القيمة المضافة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 4 : توزيع القيمة المضافة في الصناعات الغذائية بين القطاع الخاص والقطاع العام خلال الفترة (1995 – 2001) بالنسبة المئوية

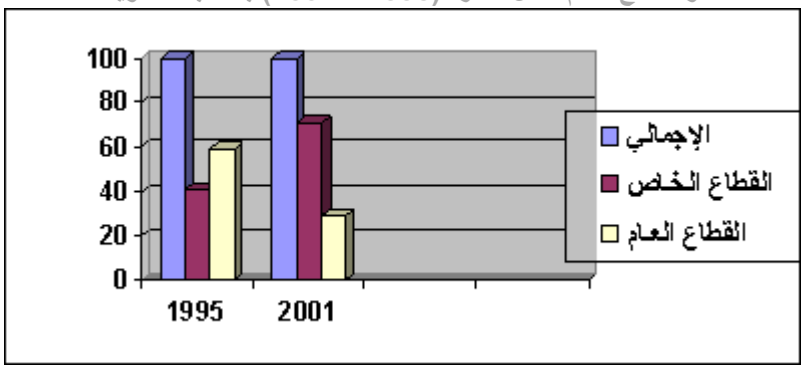

ومن هنا يمكن القول أن القطاع الخاص أصبح هو المسيطر على فرع الصناعات الغذائية وبنسب معتبرة نتيجة زيادة استثماراته، إلا أن هذا النمو معتمدا كلية على الواردات، ويمكن تأكيد ذلك من الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : نمو صادرات وواردات لفرع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2000-2002) الوحدة دولار

البيان	السنة	2000	2001	2002
الواردات		2597725894	2615515007	3038050248
الصادرات		36087625	28675518	43706651
العجز		2561638269	2586919489	2994343597

المصدر: مرجع سبق ذكره Ministre de PME, janvier 2004, p85

ومن الجدول (6) نلاحظ التزايد المتسارع للواردات حيث انتقلت من 2.5 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 3 مليار دولار سنة 2002، بينما الصادرات انتقلت من 36 مليون دولار سنة 2000 إلى 43 مليون دولار سنة 2002، وعلى العموم فإن العجز كبير جدا بين المؤشرين مما يدل على تبعية القطاع للخارج، ويمكن تلمس هذه التبعية أكثر من خلال الشكل التالي والذي يبين نسبة الصادرات من الواردات وهذا خلال السنتين 2000 و2002 :

الشكل رقم 5 : نسبة الصادرات من الواردات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنتي 2000 و2002

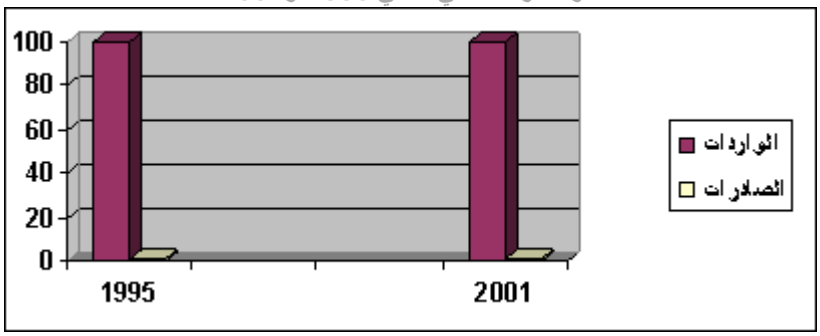

خامسا : العراقيل التي يلاقيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم النمو الذي بدأ يعرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة الأخيرة، فإنه يعاني من صعوبات عديدة تعرقل مساره وتطوره أفقيا وعموديا.

فبالإضافة للصعوبات والعراقيل التي تعاني منها المؤسسة الجزائرية خصوصا في مجال الاستثمار، هناك صعوبات أخرى خاصة بهذا القطاع بحد ذاته، ويمكن اختصار أهمها فيما يلي :

أ- صعوبات متعلقة بالحصول على القروض نظرا للشروط الصعبة المفروضة على القطاع من طرف البنوك، ويرجع هذا لقلة ثقة هذه الأخيرة في المستثمرين الصغار. ويمكن أن نذكر الضمانات القاسية التي لا تتحملها الاستثمارات الصغيرة، ناهيك عن معدلات الفائدة العالية والإجراءات الإدارية الثقيلة التي تبعد المستثمرين الصغار.

ب- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، نظرا لقلته وارتفاع أسعاره و ثقل القوانين المسيرة له.

ت- الضرائب المرتفعة المفروضة على هذا القطاع، وعدم مرونة الهيئات الجبائية في التعامل معه، وهذا راجع للنظرة التقليدية له باعتباره قطاعا طفيليا.

ث-المنافسة الشرسة التي يلاقيها القطاع نظرا للانفتاح الاقتصادي وخصوصا من القطاع غير الرسمي.

ج- صعوبات اقتحام مجال التصدير نظرا للمنافسة الخارجية التي لا يتحملها هذا القطاع الفتي في الجزائر، وهذا رغم عمليات التأهيل المقدمة له والتي تعتبر غير كافية من جهة، ومازالت لم تعطي نتائجها من جهة أخرى.

الخلاصة

إن ما يمكن استخلاصه ضمن هذا المقالة هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برهنت عن مدى قدرتها على مقاومة ضغوطات وتحديات العولمة نظرا لدورها الفعال في تحسين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وامتصاص البطالة على الخصوص نظرا لخصائصها المتعددة ومن أهمها المرونة في تنظيم العمل والتكيف مع التغيرات والصمود خلال الأزمات. ولقد برهنت عن هذه الميزات منذ الصحوة التي ابتدأت منذ سنة 1970 إلى يومنا هذا وبتأكيد العديد من تجارب الدول، وهذا منحها اهتمامات من طرف العديد من الجهات، كالمختصين في الميدان والهيئات الدولية كالبنك الدولي والإتحاد الأوروبي وهو ما دفعهم لوضع وتمويل برامج لتدعيم هذا القطاع تحفيزا لتدويله.

إن هذا الاتجاه جعل الجزائر تهتم بهذا القطاع حيث خصصت له وزارة كاملة، وعملت على وضع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر 12 ديسمبر 2001 لترقية القطاع وتدعيم مناخه الاستثماري وتمكينه الاستفادة من أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع آليات وبرامج خصيصا للقطاع.

إلا أن نتائج كل هذا لم تتحقق بعد رغم النمو الذي بدأ يعرفه القطاع، وهذا نظرا للعراقيل التي تلاقي الاستثمار بصفة عامة في الجزائر، والاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، كصعوبات الحصول على قروض الاستثمار والعقار الصناعي بالإضافة للمنافسة الداخلية والخارجية خصوصا من طرف القطاع غير الرسمي نظرا لحداثة هذا القطاع.

المراجـع

MINISTÈRE DE LA PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE, 2004. *Actes des assises national de (PME*), janvier.

MINISTÈRE DE (PME-PMI), 2002-2003. *Espaces PME*, N° 1, mars-N° 2.

MINISTÈRE DE LA PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE, 2005. *Séminaire international sur la promotion du financement de la PME*, Alger (27-28/9/).

MINISTÈRE DE LA PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE: info@pmeart-dz.org.

JULIAN P. A., 1994. Les petites et moyennes entreprises (PME) : Bilan et perspectives, *Economica.*

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 2002. *من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جوان.

عثمان لخلف. 2005، مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11.

السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. 2003. *محاضرة قدمت في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 14 أفريل.

الهوامش

---

[*] أستاذة محاضرة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر.

[**] أستاذ مكلف بالدروس - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002 ص19.

[2] المؤسسة المستقلة : هي المؤسسة التي لا تكون نسبة 25% وأكثر، من رأسمالها أو حقوق الانتخاب فيها في حوزة مؤسسة أخرى، أو مشتركة بين عدة مؤسسات أخرى لا تتطابق مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[3] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat : Actes des assises nationales de PME JANVIER 2004.

[4] Ministère de la (PME-PMI) Espaces PME, N°1, Mars-Avril 2002.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] P. A. Julian : Les petites et moyennes entreprises (PME): Bilan et perspectives, Economica, 1994.

[7] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص22 مصدر سابق ذكره.

[8] نفس المصدر السابق.

[9] عثمان لخلف، مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد11.

[10] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat : Actes des assises nationales de PME, Alger 2004, p. 220.

[11] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، مرجع سبق ذكره.

[12] Ministère de PME et de l'artisanat : Actes des assises, janvier 2004, P. 49.

[13] السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية محاضرة قدمت في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 14 أفريل 2003.

[14] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، مرجع سبق ذكره.